موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحركة الوطنية المغربية (1945 – 1962م)

م.د. اياد عادل خلف شرار
جامعة تكريت/ كلية الآداب

الملخص:

شملت مرحلة نضال المغرب ضد الاحتلال الفرنسي وحصوله على الاستقلال. امتازت بالتوازن الدقيق بين دعم مبدأ حق تقرير الشعوب لمصيرها والحفاظ على مصالح واشنطن الاستراتيجية وتحالفاتها الأوروبية، وخاصة مع فرنسا. فضلا عن التفاعل الأمريكي مع الأحداث الكبرى مثل: نفي السلطان محمد الخامس عام 1953، والعلاقات غير الرسمية مع قادة الحركة الوطنية، وفضلا عن الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي قدمته الولايات المتحدة للحكومة المغربية بعد الاستقلال.

وركز البحث على دراسة السياسة الامريكية واستراتيجية الحفاظ على القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب ضمن سياق الحرب الباردة وتأثير ذلك على السيادة المغربية والعلاقات الدولية .

ويخلص البحث إلى أن موقف الولايات المتحدة كان مزيجا من الحذر والتوازن السياسي، إذ لم تقدم دعما مباشرا وواضحا للحركة الوطنية، لكنها أسهمت في دعم بناء الدولة المغربية الناشئة بما يتماشى مع مصالحها الإقليمية والعالمية.

الكلمات المفتاحية : الولايات المتحدة الأمريكية، الحركة الوطنية المغربية، الاحتلال الفرنسي، استقلال المغرب، نفي السلطان محمد الخامس، الدعم السياسي، الدعم العسكري، القواعد العسكرية، الحرب الباردة، السيادة المغربية.

The position of the United States of America on the Moroccan National Movement (1945-1962 AD)

Dr. Iyad Adel Khalaf Sharar
Tikrit University/College of Arts

Abstract:

This study examines the position of the United States toward the Moroccan National Movement during the period from 1945 to 1962, encompassing Morocco's struggle against French colonialism and its path to independence. The research highlights the US policies characterized by a delicate balance between supporting the principles of self-determination and safeguarding Washington's strategic interests and European alliances, especially with France. It analyzes the American response to key events

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

such as the exile of Sultan Mohammed V, the informal relations with National Movement leaders, and the political, economic, and military support provided to the Moroccan government post-independence. Furthermore, the study addresses the US strategy to maintain military bases in Morocco during the Cold War and its impact on Moroccan sovereignty and international relations.
The study concludes that the US stance combined caution with political balancing, providing no direct or explicit support to the National Movement, but assisting in the development of the emerging Moroccan state consistent with its regional and global interests.
Keywords: United States, Moroccan National Movement, French colonialism, Moroccan independence, exile of Sultan Mohammed V, political support, military aid, military bases, Cold War, Moroccan sovereignty.

المقدمة:

يعد موضوع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحركة الوطنية المغربية خلال المدة 1945 – 1962 من القضايا المهمة التي تعكس تداخل الأبعاد السياسية والاستراتيجية في سياق نهاية الاحتلال وبزوغ مرحلة الاستقلال في شمال أفريقيا، فقد شكل المغرب، بحكم موقعه الجغرافي الاستراتيجي وقربه من أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، نقطة محورية في الاهتمام الأمريكي خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، إذ كانت واشنطن تسعى لتحقيق توازن دقيق بين دعم مبادئ الحرية وتقرير الشعوب لمصيرها وبين حماية مصالحها الجيوسياسية في المنطقة.

وشهدت المرحلة اعلاه تحولات سياسية واجتماعية عميقة داخل المغرب، تمثلت في تصاعد نضال الحركة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي الذي دام لسنوات طويلة، فضلا عن مطالب الاستقلال والحرية السياسية وكذلك في الجانب الأمريكي تجلت السياسة في مواقف متعددة الأبعاد لم تتسم بالوضوح الكامل أو الدعم المباشر، بل اتسمت بالحرص والحذر، نظرا للعلاقات الوثيقة التي كانت تجمع واشنطن بباريس، والرغبة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في مواجهة التحديات التي فرضتها الحرب الباردة.

تناول البحث العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي ربطت بين الحركة الوطنية المغربية ودوائر صنع القرار الأمريكي، التي شكلت الاتصالات غير الرسمية فضاء سريا وحساسا أسهم في نقل المعلومات والتأثير على بعض السياسات دون الإعلان عنها رسميا، مما يوضح تعقيد الموقف الأمريكي تجاه القضية المغربية. ودرس البحث الدور الرسمي الذي أدته الولايات المتحدة في دعم

الحكومة المغربية بعد نيل الاستقلال، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز تحالفاتها ومنع توسع النفوذ السوفيتي في المنطقة، فضلا عن ذلك تسلط الضوء على الأبعاد المتعددة لموقف الولايات المتحدة، وذلك بتحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدبلوماسية والأرشيفات السرية التي كشفت عن تداخل الاعتبارات الأخلاقية مع المصالح الاستراتيجية، وكيف أن هذه السياسة انعكست على تطور السيادة المغربية وعلاقاتها الدولية. ويهدف البحث كذلك إلى تقديم رؤية متوازنة تبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية في مسار نضال المغرب الوطني ضمن السياق الدولي الإقليمي الخاص بحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية الستينات.

أولا: الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات الأمريكية-المغربية (1945-1962)

على مدى تلك السنوات، كانت واشنطن تراقب عن كثب التطورات في المغرب، محكومة بحسابات دولية وإقليمية فرضت عليها تبني مواقف تتسم بالتحفظ والمرونة، إذ لم يكن موقفها تجاه الحركة الوطنية المغربية مجرد رد فعل مباشر، بل جزءا من سياسة شاملة تنسجم مع أهدافها في ضمان الاستقرار السياسي والأمني في منطقة حيوية من العالم. علاوة على ذلك، شهدت العلاقات الأمريكية-المغربية تحولات متسارعة قبيل الاستقلال، إذ بدأت الولايات المتحدة تبدي اهتماما متزايدا بمدى قدرة القيادة المغربية على إدارة شؤون البلاد بما يضمن مصالحها الاستراتيجية، مما دفع إلى بلورة نمط من التعاون المتبادل يسعى لتحقيق توازن بين المصالح الوطنية المغربية والأهداف الأمريكية.

1- السياق الدولي والإقليمي الذي شكل خلفية موقف الولايات المتحدة من المغرب.

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 بداية مرحلة جديدة في النظام الدولي، اتسمت بإعادة ترتيب موازين القوى وتحول التركيز العالمي نحو مواجهة تداعيات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إذ فرض هذا الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي سياقات استراتيجية معقدة على السياسة الخارجية الأمريكية ، فقد سعت واشنطن إلى تعزيز نفوذها في مناطق مختلفة من العالم، من بينها شمال أفريقيا التي كان المغرب جزءا مهما منها بسبب موقعه الجغرافي الحيوي (Rivlin, 1982, pp. 64-82).

وفي جانب اخر وعلى الصعيد الدولي فقد شهدت تلك الحقبة تصاعدا في حركات التحرر الوطني التي طالبت بتقرير المصير وإنهاء الاحتلال، مما شكل تحديا مباشرا للدول الأوروبية التي كانت تحاول الحفاظ على مستعمراتها، ولاسيما فرنسا التي كانت تفرض سيطرتها على

المغرب، وعلى الرغم من تعاطف الولايات المتحدة مع مبادئ استقلال الشعوب وحقها في الحرية، إلا أنها تبنت موقفا حذرا، إذ تداخل دعمها للقيم الديمقراطية مع مصالحها الجيوسياسية في الحفاظ على تحالفات قوية مع الدول الأوروبية كجزء من استراتيجيتها لمواجهة الاتحاد السوفيتي .(Zoubir, 1995, pp. 58-84)

وكان المغرب يحتل موقعا استراتيجيا مهما ضمن هذه الديناميات الدولية، فهو بوابة إلى البحر المتوسط ونقطة اتصال بين القارتين الإفريقية والأوروبية، مما جعله محط أنظار القوى الكبرى، وقد أدركت الولايات المتحدة أن أي تحولات جذرية في هذا البلد يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على توازن القوى في المنطقة، ولاسيما في ظل المنافسة المتزايدة مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يسعى إلى استقطاب الدول المستقلة حديثا ضمن معسكره (Brown, 1976, pp. 273-290).

أما على المستوى الإقليمي، فقد كانت شمال أفريقيا تشهد تصاعد الحركات الوطنية والتحررية التي كانت تسعى لإسقاط الاحتلال الفرنسي والايطالي، مما خلق حالة من عدم الاستقرار والتوترات السياسية. وكانت الولايات المتحدة الامريكية في هذا الاطار تعير أهمية كبيرة لتحقيق استقرار سياسي يمكن أن يمنع وقوع المنطقة في أزمات تعزز النفوذ السوفيتي أو تؤدي إلى تفكك حلفائها التقليديين .(Torres-Garcia, 2013, pp. 10-18)

وكانت الولايات المتحدة الامريكية تراهن على بناء دول قوية ومستقرة تتبنى سياسات معتدلة وتلتزم بالتحالفات الغربية، ولهذا دعمت في الوقت نفسه جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي في بعض الدول مع الحفاظ على علاقات وثيقة مع القوى الاحتلالية. هذا التوازن الإشكالي تجلى بوضوح في موقفها من المغرب، إذ لم تقدم دعما علنيا واسع النطاق للحركة الوطنية المغربية، لكنها لم تتجاهل وجودها وأهمية قضاياها، مع الحرص على توجيه مسار التغيير بشكل يخدم مصالحها الاستراتيجية .(Luella, 1971, p. 47)

2- نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة وتأثيرهما على السياسة الأمريكية تجاه الحركات التحررية

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 نقطة تحول جوهرية في النظام الدولي، اذ أدت إلى إعادة رسم خريطة النفوذ والسياسة العالمية، مع بروز قوتين عظيمتين جديدتين هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مما مهد الطريق لمدة طويلة من الصراع الأيديولوجي والسياسي المعروف بالحرب الباردة. الذي امتد تأثيره ليشمل سياسات القوى العظمى تجاه الحركات

التحررية في مختلف مناطق العالم، ولاسيما في إفريقيا وآسيا التي كانت تعيش حقبة تصاعد حركات الاستقلال الوطني الذي يمثل المغرب جزءا منها .(Zoubir, pp. 977-995)

وكانت الولايات المتحدة، في إطار صراعها مع الاتحاد السوفيتي، تسعى إلى توسيع نفوذها بدعم الدول التي يمكن أن تنظم إلى المعسكر الغربي، أو على الأقل عدم السماح لها بالانضمام إلى المعسكر الشرقي. لذا، كان من الضروري لواشنطن أن تتعامل مع الحركات التحررية بحذر شديد، فهي من جهة تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتؤيد مبادئ الحرية والديمقراطية، ومن جهة أخرى تخشى أن تتبنى هذه الحركات أفكارا قومية راديكالية أو تميل إلى الاتحاد السوفيتي، مما قد يغير موازين القوى لصالح المعسكر الشرقي (Zunes, 1987, pp. 422-441).

كذلك كانت السياسة الأمريكية تميل إلى تبني مقاربة متوازنة تجمع بين دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى تخفيف حدة التوترات في المستعمرات وبين دعم الاستقرار وتحقيق مصالحها الاستراتيجية، مما يعني -في كثير من الأحيان- تأييد أو التزام الحياد إزاء الحركات الوطنية التي كانت تطالب بالاستقلال، ولاسيما عندما كان ذلك يعني المساس بمصالح حلفائها الأوروبيين مثل: فرنسا وبريطانيا.

وكان هذا التوازن الدقيق واضحا في تعامل واشنطن مع حركة التحرر في المغرب، إذ حاولت الولايات المتحدة تجنب الصدام المباشر مع باريس التي كانت تعد حليفا رئيسا في مواجهة التوسع السوفيتي، مع محاولة عدم إغفال المطالب الوطنية المشروعة للشعب المغربي، لكنها فضلت الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتجنب تصعيد الصراعات التي قد تفتح الباب أمام نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة. وشكلت بداية الحرب الباردة حقبة من الاستقطاب الحاد الذي دعا الولايات المتحدة إلى بناء شبكات تحالفات دولية قوية تعتمد على تبادل الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي، ولاسيما في المناطق التي كانت معرضة لتقلبات سياسية كبيرة (البار و بسكري، 2014، الصفحات 36-38).

ثانيا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من نضال الحركة الوطنية المغربية ضد الاحتلال الفرنسي (1945-1956)

شهدت الحقبة الممتدة من عام 1945 وحتى عام 1956 تحولات سياسية حاسمة في المغرب مع تصاعد نضال الحركة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، وهو نضال شكل محور اهتمام القوى الدولية الكبرى، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية التي راقبت التطورات بتركيز ضمن سياق أوسع يتمثل في إعادة رسم الخريطة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية. وتبنت واشنطن موقفا

معقدا ومتعدد الأبعاد تجاه القضية المغربية، إذ تراوحت مواقفها بين الحيطة الدبلوماسية والاهتمام الاستراتيجي، متأثرة بالموازين الدولية التي فرضها الصراع بين المعسكر الغربي والشرقي خلال بداية الحرب الباردة، فضلا عن علاقاتها الوثيقة مع فرنسا كحليف رئيس في أوروبا (رحيم، جبارة، و عبد الحسن، 2003، صفحة 78).

وفي هذا الإطار، حاولت الولايات المتحدة الموازنة بين دعمها لمبادئ تقرير الشعوب لمصيرها وحقها في الحرية من جهة، وبين حرصها على عدم الإضرار بعلاقاتها الاستراتيجية مع باريس من جهة أخرى. وأدت هذه المواقف المتحفظة دورا في تشكيل سياسة خارجية امتازت بالتردد والحذر، إذ لم تقدم واشنطن دعما مباشرا وواضحا للحركة الوطنية المغربية في معظم مراحل النضال، لكنها لم تتجاهل كذلك الأبعاد الإنسانية والسياسية التي حملتها القضية المغربية، مما دعاها إلى متابعة دقيقة للأحداث ومحاولة التأثير على التطورات بقنوات دبلوماسية غير معلنة. هذا الموقف الأمريكي، الذي اتسم بالتعقيد والتوازن الحذر، عكس طبيعة السياسة الأمريكية في تلك المرحلة، إذ كانت تسعى للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز نفوذها في منطقة شمال أفريقيا دون الانخراط في صراعات مباشرة مع القوى الاحتلالية الأوروبية، في وقت كانت فيه قضايا الاستقلال الوطني تكتسب زخما متزايدا على الساحة الدولية. وبهذا الفهم، يمكن إعادة قراءة موقف الولايات المتحدة من نضال الحركة الوطنية المغربية كجزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى تحقيق توازن بين القيم والمصالح في عالم ما بعد الحرب (Schmidt, 2013, pp. 18-33).

1- مواقف وتصريحات الدبلوماسية الأمريكية تجاه مطالب الاستقلال المغربي.

كانت مواقف المسؤولين الأمريكيين تجاه المطالب الوطنية للحركة الوطنية خلال المدة 1945-1956 تمتاز بتعقيد وديناميكية انعكست على تصريحات وسلوك الدبلوماسية الأمريكية تجاه تلك المطالب. عقب الحرب العالمية الثانية، فقد كانت الولايات المتحدة تحرص على ترسيخ نفوذها في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا أن ذلك لم يمنعها من تبني سياسات تحفظ مصالحها الاستراتيجية والسياسية، لذا فقد شهدت الدبلوماسية الأمريكية توازنا دقيقا بين دعمها المعلن لحق الشعوب في الحرية وبين الحفاظ على علاقاتها الجيدة مع فرنسا، الحليف الأوروبي الرئيس، التي كانت ترفض التخلي عن مستعمراتها بسهولة (بلقزيز و آخرون، 1992، صفحة 273).

وخلال تلك المرحلة، أصدرت الولايات المتحدة تصريحات دبلوماسية تعبر عن تأييد مبدئي لحق المغرب في الحكم الذاتي، مع التركيز على ضرورة تحقيق ذلك عبر وسائل سلمية وإصلاحات تدريجية، مما يعكس موقفها المحافظ الذي يسعى لتفادي تأجيج النزاعات أو زعزعة الاستقرار في

منطقة ذات أهمية استراتيجية. فضلا عن أن الدبلوماسية الأمريكية أظهرت حساسية تجاه الحركات الوطنية المغربية، إذ كانت تتابع عن كثب تطورات الموقف السياسي في المغرب وتتجنب التصريحات التي قد تفسر على أنها دعم مباشر للمطالب الاستقلالية؛ حفاظا على علاقاتها مع فرنسا وللحد من توسع النفوذ السوفيتي في المنطقة (Office of the Historian, 1950).

وعلى مستوى المواقف الرسمية، فإن الولايات المتحدة دعمت في عدة مناسبات مبادرات الإصلاح التي طرحتها فرنسا لإرضاء الرأي العام الدولي وللتقليل من الضغوط التي تمارسها الحركة الوطنية، وكانت تتفاعل مع الأحداث الكبرى مثل: مظاهرات 1947 ومطالب الاستقلال في 1952 و1953، ببيانات دبلوماسية تدعو إلى الحوار والتهدئة، لكنها لم تقدم دعما صريحا أو مباشرا للحركات الاستقلالية، بل حاولت العمل كوسيط هادئ بين الأطراف. (Office of the Historian, 1955) ومع تصاعد حدة النضال الوطني وتوسع رقعة الاحتجاجات الشعبية، اتخذت الولايات المتحدة موقفا أكثر مرونة نسبيا في أواخر الخمسينات، إذ بدأت تتقبل فكرة أن الاحتلال الأوروبي قد فقد شرعيته في ضوء التغيرات الدولية ودور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الشعوب. ومع ذلك، فإن هذا التحول لم يكن نتيجة ضغط الحركة الوطنية المغربية فقط، بل نتج عن مراجعات استراتيجية أوسع في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي وإفريقيا، بما في ذلك رغبتها في تأمين تحالفات جديدة لمواجهة النفوذ الشيوعي (Office of the Historian, 4 April, 1956).

2- تفاعل واشنطن مع نفي السلطان محمد الخامس سنة 1953.

يمثل تفاعل واشنطن مع نفي السلطان محمد الخامس سنة 1953 محطة مهمة في دراسة موقف الولايات المتحدة من نضال الحركة الوطنية المغربية ضد الاحتلال الفرنسي، إذ إن هذا الحدث كان بمثابة اختبار حقيقي لسياسة واشنطن تجاه القضية المغربية (Office of the Historian, 1952). فعندما قررت فرنسا نفي السلطان محمد الخامس*، الذي كان رمزا وطنيا ومعبرا عن

* محمد الخامس بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن إسماعيل بن الشريف بن علي العلوي ولد بالقصر السلطاني بفاس وتوفي خلف والده السلطان مولاي يوسف الذي توفي بكرة يوم الخميس 22 جمادى الأولى سنة 1346 هـ موافق 17 نوفمبر سنة 1927م فبويع ابنه سيدي محمد سلطانا للمغرب في اليوم الموالي بعد صلاة الجمعة 23 جمادى الأولى سنة 1346 هـ موافق 18 نوفمبر سنة 1927م في القصر السلطاني بفاس ولم يزل سلطان المغرب إلى سنة 1957م، قضى منها المنفى ، ثم اتخذ لقب الملك سنة 1957م ولم يزل ملكا إلى وفاته سنة 1961م، ساند السلطان محمد الخامس نضالات الحركة الوطنية المغربية المطالبة بتحقيق الاستقلال، الشيء الذي دعاه إلى الاصطدام بسلطات الحماية. وكانت

تطلعات الشعب المغربي للاستقلال، أثارت تلك الخطوة موجة من الاحتجاجات والرفض دوليا ومحليا، وتحت المجهر كانت ردود الفعل الأمريكية ذات دلالة واضحة على طبيعة العلاقة بين المصالح الاستراتيجية والمواقف الأخلاقية .(Hahn, 1955, pp. 203–212)

اتسمت ردود الفعل الأمريكية في البداية بالحذر والحرص على عدم إثارة توتر دبلوماسي مباشر مع فرنسا، فضلا عن أن واشنطن كانت مهتمة بالحفاظ على الاستقرار في منطقة شمال أفريقيا. وبالتالي، لم تصدر الحكومة الأمريكية تصريحات قوية تدين نفي السلطان بشكل مباشر، بل اقتصرت في الغالب على دعوات عامة للحوار والحفاظ على النظام، مع التركيز على ضرورة إيجاد حلول سلمية للنزاعات الاحتلالية. ومع ذلك، فقد لوحظ تزايد حساسية دوائر السياسة الأمريكية تجاه التطورات في المغرب، ولاسيما مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية وتزايد تقارير الانتهاكات الفرنسية بحق الحركة الوطنية والسلطان المنتهي. فقد بدأت بعض الأصوات داخل الإدارة الأمريكية، ولاسيما في دوائر وزارة الخارجية ومراكز الدراسات، تعبر عن قلقها من أن استمرار النفي والعنف قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وفتح الباب أمام نفوذ قوى معادية للغرب. هذا الأمر دعا واشنطن إلى متابعة الأوضاع عن كثب، ومحاولة التوسط بحذر بين الأطراف؛ لتجنب تفاقم الأزمة .(Office of the Historian, 1953, August 1)

إن نفي السلطان محمد الخامس كان بمثابة نقطة تحول في الموقف الأمريكي، إذ بدأت تظهر بوادر التحول نحو موقف أكثر دعما لحقوق المغاربة في تقرير مصيرهم، وإن لم يكن ذلك بشكل رسمي أو معلن. فقد أبدت واشنطن اهتماما متزايدا بمتطلبات الإصلاح السياسي الذي يشمل إعادة السلطان، ورأت أن العودة إلى شخصية تحظى بقبول شعبي واسع قد تسهم في تهدئة الأوضاع، وهو ما عبرت عنه في تصريحات دبلوماسية غير مباشرة وحوارات سرية مع فرنسا وبعض القيادات المغربية.

إن نفي السلطان كان محط متابعة في الأوساط الإعلامية الأمريكية والرأي العام، مما زاد الضغط على المسؤولين لاتخاذ مواقف أكثر حسما تجاه القضية المغربية، وعليه بدأت الولايات المتحدة تدعو بشكل متكرر إلى احترام حقوق الإنسان وضرورة إشراك القوى الوطنية في عملية الحكم، مما ساعد في خلق بيئة دولية داعمة لمطالب الحركة الوطنية المغربية. وعلى الرغم من هذه التحولات التدريجية في الموقف الأمريكي، فإن الولايات المتحدة ظلت تتوخى الحذر، محذرة من التسرع في خطوات الاستقلال التي قد تؤدي إلى فراغ سياسي أو اضطرابات داخلية، مما

النتيجة قيام سلطات الحماية بنفيه إلى مدغشقر. وعلى إثر ذلك اندلعت مظاهرات مطالبة بعودته إلى وطنه. وأمام اشتداد حدة المظاهرات، قبلت السلطات الفرنسية بإرجاع السلطان إلى عرشه يوم 16 نوفمبر 1955. وبعد بضعة شهور تم إعلان استقلال المغرب. كان الملك محمد الخامس يكنى: أبا عبد الله.

يعكس استمرار الأولويات الاستراتيجية التي تضع الاستقرار والنفوذ فوق الاعتبارات الوطنية المغربية. وبعبارة أخرى، فإن تفاعل واشنطن مع نفي السلطان محمد الخامس يعكس مزيجا من الاعتبارات الأخلاقية والدبلوماسية والسياسية، التي فرضت عليها أن تتعامل مع القضية المغربية بمنظار متعدد الأبعاد يجمع بين دعم حق الشعوب في الحرية والحفاظ على توازن العلاقات الدولية (Sangmuah, 1992, pp. 1-21).

3- العلاقات غير الرسمية بين الحركة الوطنية المغربية ودوائر صنع القرار الأمريك.

تمثل العلاقات غير الرسمية بين الحركة الوطنية المغربية ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحقبة الممتدة بين منتصف أربعينات القرن العشرين وحتى حصول المغرب على الاستقلال عام 1956، أحد الجوانب المحورية التي أثرت بشكل كبير على مسار النضال الوطني المغربي. فقد امتازت تلك العلاقات بطابعها السري والحذر الشديد؛ نظرا للحساسية السياسية التي كانت تحيط بمسألة الاحتلال وحقوق الشعوب في ظل التوازنات الدولية السائدة، ولاسيما في ظل التنافس الدولي .(Stenner, 2019, p. 24)

وبدأ اول اتصال غير رسمي بين مسؤولين أمريكيين والحركة الوطنية المغربية ويعود الى عام 1943 خلال الحرب العالمية الثانية، إذ كان في تلك المدة تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب مما دعا الحركة الوطنية الي التحرك لأجل الاستقلال، واستمرت تلك العلاقات تتبلور وذلك باتصالات غير مباشرة بين قيادات الحركة الوطنية المغربية وبعض الشخصيات الأمريكية التي كانت تعنى بشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا داخل وزارة الخارجية، ودوائر الاستخبارات، ومراكز الأبحاث الفكرية والسياسية، فضلا عن عناصر من المجتمع المدني الأمريكي التي تضامنت مع قضايا التحرر الوطني، وامتازت تلك الاتصالات بمحاولات مستمرة لتقديم القضية المغربية بشكل يعكس شرعيتها السياسية ويبرز معاناة الشعب المغربي من وطأة الاحتلال الفرنسي، مع السعي لتوضيح الأهداف الوطنية التي تنشد الاستقلال والتحرر من الهيمنة الأجنبية.(Office of the Historian U. D., 1944, January 31)

وعلى الرغم من غياب القنوات الرسمية المفتوحة بين الحركة الوطنية وواشنطن، فإن هناك أدلة وثائقية تؤكد أن بعض المسؤولين الأمريكيين، بما في ذلك دبلوماسيون ومستشارون سياسيون، كانوا على اطلاع مستمر على تطورات الحركة الوطنية المغربية، واهتموا بمصادر المعلومات التي كانت تصل إليهم بوساطة المخابرات الأمريكية أو مصادر محايدة في المنطقة. وقد استعملت تلك المعلومات في صياغة تقييمات للسياسات الأمريكية تجاه المغرب، التي اتسمت أحيانا بتعاطف نسبي مع المطالب الوطنية، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حلول توازن بين

مصالح الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهة، وحق الشعب المغربي في تقرير مصيره من جهة أخرى (Perkins, 1976, pp. 65-77).

شملت العلاقات غير الرسمية دعم بعض الشخصيات الأمريكية المؤثرة داخل مؤسسات القرار السياسي، الذين رأوا في دعم الحركة الوطنية المغربية فرصة لتعزيز النفوذ الأمريكي في شمال أفريقيا على حساب النفوذ الفرنسي التقليدي. فقد كان هذا الدعم يتجلى في اللقاءات السرية، وإمداد الحركة الوطنية بمعلومات استخباراتية أو سياسية، وتسهيل لقاءات مع جهات فاعلة دولية، فضلا عن الدعم المعنوي الذي أسهم في تعزيز قدرة الحركة على مواجهة الضغوط الاحتلالية. وقد أدت المنظمات الدولية التي كانت موجهة وممولة جزئيا من الولايات المتحدة، مثل: بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة، دورا في تسليط الضوء على مطالب الحركة الوطنية المغربية عبر تقارير ودراسات أكاديمية وسياسية، مما ساعد في جذب اهتمام الرأي العام الأمريكي والدولي بالقضية المغربية. وقد أسهم هذا الاهتمام غير الرسمي في تكوين بيئة سياسية ودبلوماسية أقل تحفظا إزاء قضايا التحرر الوطني، وأتاح فرصا متزايدة للحركة الوطنية لتوصيل صوتها ومطالبها في أروقة صنع القرار الأمريكي (Office of the Historian, 1951).

4- دعم أو تجاهل الولايات المتحدة للحركة الوطنية قبل الاستقلال

قبل حصول المغرب على استقلاله في عام 1956، اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركة الوطنية المغربية بدرجة من التردد والتوازن الدقيق بين دعم مبادئ حق الشعوب في الحرية واستقلال القرار وبين الحفاظ على تحالفاتها الاستراتيجية مع فرنسا، التي كانت تمثل أحد أهم الحلفاء الأوروبيين في المنطقة. هذا التردد يعكس تعقيدات السياسة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ كانت واشنطن تسعى إلى تعزيز نفوذها في العالم في ظل الحرب الباردة، وفي الوقت نفسه لم تكن ترغب في إثارة صراعات مباشرة مع القوى الاحتلالية التقليدية. (Schmidt, 2013, pp. 18-33)

ومن الناحية الرسمية، لم تقدم الولايات المتحدة دعما مباشرا أو علنيا للحركة الوطنية المغربية، بل اتبعت سياسة تحفظية مبنية على الدعوة إلى الإصلاحات التدريجية والحوار السلمي، مع التأكيد على أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. هذا الموقف جاء نتيجة لمخاوف من أن أي دعم علني للحركات التحررية قد يفتح الباب أمام تدخلات القوى السوفيتية أو يهدد مصالح واشنطن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولاسيما في ظل الصراع الدولي الأيديولوجي (Zing, 1985).

وعلى المستوى السياسي، حاولت الدبلوماسية الأمريكية تقديم رسائل دبلوماسية معتدلة بعد عام 1945 تدعو إلى احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنها في الوقت ذاته لم تكن مستعدة

لتحدي مصالح فرنسا أو التأثير على سياساتها الاحتلالية في المغرب بشكل مباشر. فكان الدعم الأمريكي للحركة الوطنية محدودا وغير مباشر، يتركز في الغالب على تقديم نصائح دبلوماسية أو دعوات ضمنية للإصلاح السياسي التي ترعاها فرنسا، دون أن يتجاوز ذلك حدود السياسة الرسمية أو يؤثر بشكل ملموس على موقف باريس. ومع ذلك، لم يكن تجاهل الولايات المتحدة للحركة الوطنية المغربية تاما، إذ لوحظت بوادر تعاطف وتفهم متزايدين تجاه مطالب الاستقلال، ولاسيما مع تصاعد الحركات الشعبية والاحتجاجات التي زادت من صعوبة استمرار الوضع الاحتلالي. فبعض الدوائر الأمريكية، داخل وزارة الخارجية ومراكز الدراسات الاستراتيجية، رأت في دعم الحقوق الوطنية للمغاربة فرصة لإضعاف النفوذ الفرنسي وتعزيز موقع الولايات المتحدة في المنطقة، وقد انعكس ذلك في بعض التصريحات غير الرسمية والتقارير السياسية التي أظهرت مواقف أكثر تفهما لقضية المغرب .(Sangmuah, 1992, pp. 129–148)

ثالثا: سياسة الولايات المتحدة تجاه المغرب بعد الاستقلال وتأثيرها على المشروع الوطني المغربي (1956–1962)

1- الاعتراف الأمريكي الرسمي باستقلال المغرب سنة 1956

يمثل الاعتراف الرسمي الذي منحته الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب باستقلاله في عام 1956 نقطة محورية في سياق سياسة واشنطن تجاه المغرب بعد الاستقلال، وشكل هذا الاعتراف بداية لعهد جديد من العلاقات الثنائية التي أثرت بشكل مباشر على تطور المشروع الوطني المغربي بين عامي 1956 و1962. فقد جاء هذا الاعتراف في إطار السياسة الخارجية الأمريكية التي كانت تسعى آنذاك إلى ترسيخ مكانتها في العالم العربي وشمال أفريقيا، وتعزيز تحالفاتها مع الدول الناشئة في حقبة ما بعد الاحتلال، في ظل التنافس الدولي بين المعسكر الغربي والشرقي (الشيخ، 2018، صفحة 62).

ودعمت الولايات المتحدة الامريكية المغرب للحصول على الاستقلال بعدة طرق خلال الحرب العالمية الثانية، بعد عام 1943 قابل السلطان المغربي الرئيس الأمريكي روزفلت[1] إذ تلقى

[1] فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt : (30 يناير 1882 – 12 أبريل 1945)، هو رجل دولة وزعيم سياسي أمريكي .ولد في عام 1882 لعائلة هولندية بارزة من مقاطعة دوتشيس في نيويورك. ودخل نخبة المؤسسات التعليمية في البلاد مثل مدرسة جروتون، وكلية هارفارد، وكلية كولومبيا للقانون. في سن 23 في عام 1905، تزوج إليانور روزفلت، وأنجب الزوجان ستة أطفال. دخل روزفلت السياسة في عام ، 1910شغل منصب الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة من عام 1933 حتى وفاته في عام 1945. روزفلت هو سياسي ديمقراطي، وفاز في أربعة انتخابات رئاسية متتالية وبرز كشخصية مركزية في الأحداث العالمية خلال منتصف القرن العشرين. قاد حكومة الولايات المتحدة خلال الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية.

وعودا امنية لإقناع فرنسا بالتخلي عن سياستها الاحتلالية، وكان ذلك اللقاء نقطة تحول في العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية وفتح الباب للتعاون بين الطرفين، فضلا عن ذلك فقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية المغرب خلال المدة الاحتلالية ولاسيما في مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة خلال المدة 1955-1956 وكذلك أدت دورا في التفاوض بين المغرب وفرنسا للاستقلال عام 1956.

واعترفت الولايات المتحدة رسميا بسيادة المغرب على أراضيه، وافتتحت تمثيلا دبلوماسيا في الرباط، مما أتاح لقوى المغرب الوطنية منصة دولية قوية عززت موقفها الداخلي والإقليمي. ويعكس هذا الاعتراف الدعم الأمريكي لرغبة المغرب في بناء دولة مستقلة قائمة على السيادة الوطنية، لكن في الوقت ذاته، لم يكن هذا الدعم منفصلا عن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، التي تضمنت ضمان بقاء المغرب ضمن دائرة النفوذ الغربي، وحماية مصالح واشنطن الاقتصادية والأمنية، ولاسيما في مجال استقرار مضائق البحر المتوسط والبحر الأحمر (هاشم، 2009، صفحة 101).

واتسمت سياسة الولايات المتحدة تجاه المغرب بعد الاستقلال بالحرص على دعم بناء مؤسسات الدولة الوطنية وتعزيز الاستقرار السياسي، إذ قدمت واشنطن دعما فنيا واقتصاديا في مجالات متعددة مثل: التعليم والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية، وسعت إلى تطوير التعاون العسكري والاستخباراتي، بهدف جعل المغرب شريكا استراتيجيا موثوقا في المنطقة. لقد كانت هذه السياسة تهدف إلى تقوية المشروع الوطني المغربي على أسس تحافظ على الوحدة الوطنية وتحد من مخاطر الانقسامات الداخلية، وفي الوقت نفسه تحمي المنطقة من أي محاولات تمدد نفوذ الاتحاد السوفيتي .(Al-Rubaie, 2004, p. 87)

لقد أثر هذا الدعم الأمريكي على المشروع الوطني المغربي بشكل ملحوظ في عدد من الجوانب، إذ ساعد التمويل والمساعدات الفنية على تعزيز القدرات الإدارية والتنموية للدولة الجديدة، مما أتاح للسلطات المغربية تنفيذ خطط التنمية الوطنية والتحديث الاجتماعي، وأسهم التعاون

اعتبر قائدا مهيمنا على الحزب، وقام ببناء تحالف الصفقة الجديدة، وأعاد تنظيم السياسة الأمريكية في نظام الحزب الخامس، وأعاد تحديد الليبرالية الأمريكية خلال الثلث الأوسط من القرن العشرين. وغالبا ما يصنفه الباحثون كأحد أعظم ثلاثة رؤساء أمريكيين، إلى جانب جورج واشنطن وأبراهام لينكون. انظر:

Abate, Frank R. (1999). The Oxford Desk Dictionary of People and Places. Oxford University Press. p. 329; J. Simon Rofe, " 'Under the Influence of Mahan': Theodore and Franklin Roosevelt and their Understanding of American National Interest." Diplomacy & Statecraft 19.4 (2008): 732-45.

العسكري في بناء قوات أمنية قادرة على حماية الدولة من التهديدات الخارجية والداخلية. ومع ذلك، فقد تبنت واشنطن –في بعض الأحيان– مواقف تحفظية تجاه بعض قضايا السيادة الوطنية المغربية، ولاسيما فيما يتعلق بمناطق الصحراء والحدود الإقليمية، إذ كانت الولايات المتحدة تميل إلى دعم مقاربات سياسية معتدلة تحافظ على الاستقرار الإقليمي وتجنب النزاعات التي قد تجر المنطقة إلى صراعات واسعة النطاق. مما يعكس مدى تعقيد العلاقات بين الطرفين، التي امتازت بمزيج من التعاون والدبلوماسية الحذرة التي تحرص على التوازن بين مصالح الولايات المتحدة والمشروع الوطني المغربي (Rissanen, 2011, p. 51).

2- الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي للحكومة المغربية

شكل الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة المغربية في المدة من 1956 إلى 1962 أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في تعزيز استقرار الدولة الوليدة وتوطيد أركان المشروع الوطني المغربي في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد حرصت واشنطن، في إطار سياستها الإقليمية خلال الحرب الباردة، على بناء شراكة استراتيجية مع المغرب، الذي كان يمثل موقعا جغرافيا ذا أهمية بالغة في شمال أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (محمد، 2016، صفحة 74).

وعلى الصعيد السياسي، قدمت الولايات المتحدة دعما دبلوماسيا قويا للحكومة المغربية الجديدة، إذ سعت إلى تعزيز مكانتها الدولية وتثبيت شرعيتها أمام المجتمع الدولي، عبر تقديم دعم في المحافل الدولية والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. وكان هذا الدعم يعكس رغبة واشنطن في إرساء دولة مستقرة قادرة على مقاومة النفوذ السوفيتي والتوجهات القومية المتطرفة التي قد تؤثر على استقرار المنطقة. فضلا عن ذلك، ساهمت الولايات المتحدة في توفير الخبرات السياسية والإدارية عام 1956 وذلك ببرامج تبادل خبرات ودعم مؤسسات الدولة الحديثة، مما ساعد في بناء جهاز إداري فعال قادر على تنفيذ سياسات التنمية والحوكمة (Al-Saadi, 2000).

أما على المستوى العسكري، فقد أدت واشنطن دورا محوريا في دعم بناء وتحديث القوات المسلحة المغربية. فخلال عام 1957، قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية شملت توفير الأسلحة والمعدات والتدريب العسكري للقوات المسلحة المغربية، فضلا عن التعاون في مجال الأمن والاستخبارات. استهدفت هذه الجهود تعزيز قدرة المغرب على حماية حدوده الوطنية ومواجهة التهديدات الأمنية، سواء من الخارج أو من الداخل، ولاسيما في ظل التوترات التي رافقت مرحلة الاستقلال والمخاوف من تدخلات أجنبية أو تحركات انفصالية داخلية (عزام، 2020، الصفحات 216-242).

وفي المجال الاقتصادي، قدمت الولايات المتحدة عام 1957 دعما ملموسا وذلك ببرامج المساعدات الاقتصادية التي ساعدت المغرب على النهوض بالبنية التحتية وتنمية القطاعات الحيوية مثل: الزراعة والصناعة والتعليم والصحة، إذ قدمت مساعدة اقتصادية بقيمة 42 مليون دولار بهدف دعم التنمية الاقتصادية في المغرب وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وقد كانت هذه المساعدات جزءا من سياسة واشنطن الهادفة إلى تقوية الاقتصادات الوطنية للدول الناشئة؛ لتجنب الانزلاق نحو الأيديولوجيات المعادية، وأسهمت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة دعمت استقرار الحكومة وقدرتها على تلبية تطلعات مواطنيها. وقامت الولايات المتحدة بتشجيع الاستثمارات الأمريكية في المغرب، وساعدت في فتح أسواق جديدة للمنتجات المغربية في الولايات المتحدة، مما أسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل، مما انعكس إيجابا على التنمية المستدامة .(Central Intelligence Agency. (n.d.))

ومع ذلك، كان هذا الدعم الأمريكي مشروطا بالالتزام بسياسات معتدلة في المجالات السياسية والأمنية، وتجنب أي تحركات قد تهدد الاستقرار الإقليمي أو تتعارض مع المصالح الأمريكية. مما يعكس أن الدعم الأمريكي –على الرغم من أهميته– كان جزءا من استراتيجية شاملة تهدف إلى حماية مصالح واشنطن في منطقة ذات حساسية جيوسياسية عالية، ولاسيما في ظل التنافس الدولي بين القوتين العظمتين.

3- استراتيجية أمريكا للحفاظ على قواعدها العسكرية في المغرب

بعد استقلال المغرب عام 1956، كان للحكومة الأمريكية وعي واضح بالأهمية الاستراتيجية التي يمثلها المغرب ضمن الإطار الجيوسياسي لمنطقة شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط. فالمغرب لم تكن مجرد دولة ذات سيادة جديدة فحسب، بل كانت تشكل موقعا محوريا بحكم قربها من مضيق جبل طارق، الذي يعد نقطة حيوية تتحكم في الملاحة البحرية بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط. هذا الموقع المتميز ومنذ عام 1956 جعل من المغرب قاعدة استراتيجية مهمة للولايات المتحدة لمراقبة تحركات القوى العالمية، ولاسيما في ظل الصراع المحتدم بين المعسكر الغربي بقيادة واشنطن والمعسكر الشرقي بقيادة موسكو خلال مدة الحرب الباردة. (Zartman, 1964, pp. 27–40)

وحرصت واشنطن على ضمان استمرار تواجدها العسكري في المغرب؛ لتعزيز قدرتها على مراقبة النشاطات البحرية والجوية في المنطقة، وكذلك للتدخل السريع في حال وقوع أزمات دولية تهدد الأمن الإقليمي أو العالمي. وقد وفرت القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب إمكانية نشر القوات الجوية والبحرية، مما منح الولايات المتحدة أداة فاعلة لتحقيق التفوق الاستراتيجي،

وبالأخص أن المنطقة كانت تشكل جبهة حساسة في مواجهة النفوذ السوفيتي (Department of State, 1968).

وبجانب الموقع الجغرافي، أدت القواعد العسكرية التي قد تأسست منذ عام 1951 خلال الحرب الباردة بموجب اتفاقيات آنذاك عام 1956 الى بعد الاستقلال ثم تجديد الاتفاقية العسكرية وتوسيع القواعد الامريكية في المغرب دورا في تعزيز التعاون الاستخباراتي والأمني بين الولايات المتحدة والمغرب، إذ تم تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالحركات السياسية والعسكرية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. هذا التعاون كان جزءا من الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى إرساء توازن قوى يصب في صالح الحلف الغربي، ويدعم استقرار الدول الصديقة في مواجهة التهديدات التي كانت تشكلها النزاعات الإقليمية والتدخلات الأجنبية. وأن الحفاظ على القواعد العسكرية في المغرب ساعد الولايات المتحدة على تطوير شبكة انتشار عسكرية متقدمة تمكنها من تنفيذ عمليات لوجستية وعسكرية في عدة مناطق بالبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي عزز من مكانتها كقوة عظمى قادرة على التأثير في مجريات الأحداث الدولية (Christopher Andrew, 2010).

فضلا عن ذلك، أدركت واشنطن أهمية العمل على بناء علاقات متينة مع القيادة المغربية؛ لضمان قبول تواجدها العسكري وعدم مواجهة معارضة شعبية أو سياسية قد تعرقل عملياتها. فقد اعتمدت الولايات المتحدة على سياسات دبلوماسية دقيقة، تضمنت تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للمغرب، مما ساعد في خلق مناخ من التعاون والتفاهم بين الطرفين، مع احترام سيادة المغرب ومصالحه الوطنية، مما يتيح استمرارية وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيه. وبعد استقلال المغرب، أدركت الولايات المتحدة أن الحفاظ على قواعدها العسكرية داخل الأراضي المغربية يتطلب صياغة اتفاقيات ثنائية جديدة تتناسب مع الوضع السياسي المتغير وتحترم سيادة الدولة المغربية الوليدة. لذا شرعت واشنطن في إعادة التفاوض مع الحكومة المغربية بشأن شروط وجودها العسكري، بهدف تأمين استمرار استعمال المنشآت العسكرية الأمريكية بشكل يراعي تطلعات المغرب الوطنية وفي الوقت نفسه يحقق مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية (Davis & Crane, 1983, pp. 134–157).

وكانت قاعدة بنسركاو من أهم المواقع العسكرية التي حرصت الولايات المتحدة على إبقائها تحت إشرافها؛ لما تمتاز به من موقع جغرافي يتيح للبحرية الأمريكية مراقبة مضيق جبل طارق والمناطق المجاورة. أما قاعدة الطائرات في المناطق الجنوبية، فقد مثلت نقطة انطلاق أساسية للعمليات الجوية والمراقبة في شمال أفريقيا، لذا كان من الضروري الحفاظ عليها ضمن إطار تفاهمات واضحة تضمن استمرار عملها دون خلق توترات مع السلطات المغربية. وخلال

مفاوضات تلك الاتفاقيات، اتبعت واشنطن أسلوبا دبلوماسيا مرنا، إذ عرضت تقديم مساعدات عسكرية وتقنية واقتصادية للحكومة المغربية كجزء من حزمة التفاهمات التي تضمن بقاء القواعد. والتزمت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، مع تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بما يخدم مصالح الطرفين .(Grathwol & Moorhus, 1991)

ونجحت الولايات المتحدة في بناء علاقة تفاهم تعتمد على التوازن بين مصالحها الاستراتيجية وحقوق المغرب السيادية، إذ أعطت الاتفاقيات الجديدة الحكومة المغربية دورا إشرافيا محدودا على القواعد العسكرية، مما ساعد في تخفيف أي مخاوف متعلقة بالسيادة، وأتاح لواشنطن الاستمرار في استعمال هذه المنشآت الحيوية. علاوة على ذلك، فقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تأسيس إطار قانوني واضح يحكم تواجد القوات الأمريكية، ويسهل التنسيق بين الطرفين في المسائل اللوجستية والعسكرية، مع وضع آليات لحل النزاعات أو الخلافات التي قد تنشأ. وكان لذلك الأثر الكبير في تعزيز الثقة بين الولايات المتحدة والمغرب، مما أسهم في استقرار العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون العسكري والأمني في مرحلة حساسة من تاريخ المغرب والمنطقة (Al-Dulaimi, 2020, pp. 216-242).

وامتازت الاستراتيجية الأمريكية في الحفاظ على قواعدها العسكرية في المغرب بالمرونة السياسية التي سمحت لها بالتكيف مع المتغيرات الداخلية والإقليمية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد أدركت واشنطن أن استمرار وجودها العسكري على الأراضي المغربية لن يكون ممكنا دون بناء علاقات تعاون متينة مع الحكومة المغربية الجديدة، لذا لجأت إلى تقديم مجموعة من التسهيلات المالية والتقنية التي تظهر حرصها على دعم التنمية الوطنية وتعزيز سيادة المغرب في الوقت نفسه. وكانت هذه التسهيلات بمثابة حوافز موجهة للحكومة المغربية؛ لأجل قبول استمرار القواعد العسكرية الأمريكية، إذ شملت تقديم مساعدات مالية مباشرة وبرامج دعم تنموية موجهة إلى قطاعات حيوية مثل: البنية التحتية والتعليم والصحة، مما أسهم في تخفيف الضغوط الاقتصادية التي كانت تواجه المغرب في مدة البناء الوطني .(Stewart, 1967, p. 87)

وعلى الجانب التقني، قدمت الولايات المتحدة خبرات متقدمة في عدة مجالات منها: التكنولوجيا العسكرية والاتصالات والبنية التحتية الدفاعية، مما ساعد المغرب على تطوير قدراته الدفاعية والأمنية بشكل ملحوظ. لقد شملت تلك المساعدات تدريب الكوادر العسكرية المغربية وتأهيلها على استعمال المعدات الحديثة، فضلا عن توفير أنظمة مراقبة وأسلحة متطورة أسهمت في تعزيز جاهزية القوات المسلحة المغربية. وأسهم هذا الدعم المتكامل في تعزيز العلاقة بين الطرفين، إذ تحولت الشراكة العسكرية إلى ركيزة أساسية في التعاون الثنائي، فقد استفادت المغرب من الخبرات والتقنيات الأمريكية في بناء جيش وطني قادر على حماية الحدود والسيادة،

في حين حافظت الولايات المتحدة على مواقعها العسكرية الحيوية التي تعزز نفوذها الاستراتيجي في المنطقة. هذا التوازن المرن بين تقديم الدعم والمصالح المشتركة جسد سياسة أمريكية ذكية تجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية والعسكرية، بما يضمن ولاء المغرب شريكا إقليميا مهما، ويحقق في الوقت نفسه الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتيح لواشنطن التحكم في مناطق حساسة خلال مدة الحرب الباردة(Agency, 1970) .

واستندت الاستراتيجية الأمريكية في المغرب إلى مبدأ التوازن الدقيق بين احترام السيادة المغربية والحرص على الحفاظ على المواقع العسكرية الحيوية التي تمثلها القواعد الأمريكية على الأراضي المغربية. فقد أدركت واشنطن أن أي تجاهل للحساسيات الوطنية أو للانفعالات الشعبية تجاه وجود القوات الأجنبية قد يؤدي إلى توترات داخلية تؤثر سلبا على استقرار المغرب وعلى مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. لذا، اتسمت السياسة الأمريكية بحساسية عالية تجاه هذه القضايا، وعملت على صياغة وجودها العسكري بشكل يراعي الاعتبارات السياسية والاجتماعية المحلية. وقد تضمن هذا التوازن حرص الولايات المتحدة على عدم فرض وجود عسكري بصورة تشعر المغاربة بالتدخل المباشر أو التعدي على سيادة دولتهم، إذ كان التواصل مع القيادة المغربية يتم بشفافية نسبية، وتم منح السلطات المغربية دورا إشرافيا رمزيا على بعض جوانب النشاط العسكري، وسعت واشنطن إلى تأطير هذا الوجود ضمن إطار شراكة استراتيجية يحترم استقلال المغرب ويعزز من مكانته الإقليمية والدولية .(Agency, 1984)

واعتمدت السياسة الأمريكية في المغرب ما بعد عام 1956 على مفهوم "التبعية الاستراتيجية" كأداة أساسية لتحقيق أهدافها في المنطقة ضمن سياق الصراع الأيديولوجي والجيوسياسي للحرب الباردة، هذا المفهوم يقوم على بناء علاقات تحالفية تسمح للولايات المتحدة بفرض نفوذها والسيطرة على مواقع استراتيجية مهمة مقابل تقديم دعم اقتصادي وعسكري وتقني للدول الحليفة، وفي حالة المغرب كان ذلك بتعزيز قدرات الدولة الوليدة وتزويدها بالمساعدات التي تساعدها على مواجهة تحديات الاستقرار والتنمية، مقابل السماح لواشنطن بالحفاظ على قواعدها العسكرية التي تمثل مراكز قوة استراتيجية في شمال أفريقيا (مجيد، 2024، الصفحات 2383-2406).

وشكلت تلك العلاقة نظاما من الاعتماد المتبادل، إذ استفادت المغرب من المساعدات الأمريكية التي شملت تمويل مشاريع تنموية وبرامج تدريب عسكرية وتقنية حديثة، مما ساعد على بناء مؤسسات الدولة وتعزيز القوات المسلحة، في حين احتفظت الولايات المتحدة بحقوق واسعة في استخدام القواعد العسكرية والمنشآت الحيوية، مما ضمن لها القدرة على مراقبة المنطقة والتأثير في مساراتها السياسية والأمنية. وبهذا الإطار، تمكنت واشنطن من تأمين تحالف قوي مع المغرب، ساعدها في تعزيز توازن القوى لصالح الحلف الغربي، وعرقلة محاولات النفوذ السوفيتي

أو الحركات القومية التي كانت ترى في الاستقلال وسيلة للتحرر من السيطرة الغربية. فالتبعية الاستراتيجية هنا لم تكن مجرد تبعية سياسية أو اقتصادية فحسب، بل كانت كذلك تبعية عسكرية وأمنية تضمن للولايات المتحدة شبكة من القواعد العسكرية التي تسمح لها بالتحرك بسرعة واستباق التهديدات في المنطقة.(Council, 1961)

4- أثر استراتيجية التبعية للولايات المتحدة على تطور السيادة الوطنية المغربية وعلاقاتها الدولية

كانت لأثر سياسة التبعية الاستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة تجاه المغرب تأثيرات معقدة ومتعددة الأبعاد على تطور السيادة الوطنية المغربية وعلاقاتها الدولية في حقبة ما بعد الاستقلال. فقد شكلت تلك السياسة تحديا كبيرا أمام الطموحات المغربية في تحقيق استقلال كامل وفعلي عن النفوذ الأجنبي، فعلى الرغم من الاستقلال الرسمي، إلا أن اعتماد المغرب على الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي أوجد نوعا من التبعية التي قيدت حرية اتخاذ القرار السياسي بشكل مستقل، ولاسيما في المجالات الاستراتيجية والأمنية. ومن جهة أخرى، أدى هذا الاعتماد الجزئي إلى تعزيز قدرات الدولة المغربية على مستوى البنية التحتية العسكرية والمؤسسية، مما ساعد في بناء مؤسسات الدولة الحديثة وتعزيز استقرارها الداخلي، وهو ما كان ضروريا للحفاظ على وحدة الوطن في مواجهة التحديات الإقليمية والداخلية. فقد أسهم الدعم الأمريكي في تطوير القوات المسلحة والشرطة، وكذلك في بناء قدرات الإدارة الحكومية، مما جعل المغرب أكثر قدرة على حماية حدوده والسيطرة على أراضيه، وهو جانب مهم من السيادة الوطنية (Al-Dulaimi, 2020, pp. 216-242).

وعلى الصعيد الدولي، فرضت سياسة التبعية الاستراتيجية على المغرب موقعا خاصا في العلاقات الدولية، إذ أصبح المغرب حليفا رئيسا للولايات المتحدة في شمال أفريقيا، مما أتاح له الحصول على دعم سياسي واقتصادي على المستوى العالمي، لكنه في الوقت نفسه قيده ضمن إطار التحالفات الغربية. هذا الوضع جعل المغرب يوازن بين رغبته في تعزيز علاقاته مع دول أخرى، ولاسيما في العالم العربي وأفريقيا، وبين الحاجة إلى الحفاظ على علاقة قوية مع الولايات المتحدة التي كانت تمثل قوة حاسمة في السياسة الدولية. وأثرت تلك السياسة على طبيعة السيادة المغربية من حيث أن بعض القرارات الاستراتيجية الكبرى، وبالأخص المتعلقة بالأمن والدفاع، كانت تتم بالتنسيق أو بموافقة ضمنية من واشنطن، مما أثار جدلا داخليا حول مدى استقلالية القرار الوطني، وجعل بعض التيارات السياسية والشعبية تشعر بوجود قيود على السيادة الوطنية (State, 2008).

ومع ذلك، فإن المغرب عمل خلال تلك المدة على استغلال الدعم الأمريكي لبناء دولة قوية ومستقرة، وسعى إلى تنويع علاقاته الدولية عبر الانخراط في المنظمات العربية والإفريقية والدولية، محاولا أن يوازن بين التزاماته تجاه الحلف الغربي ورغبته في تعزيز مكانته كدولة ذات سيادة مستقلة قادرة على ممارسة دور فاعل في الساحة الدولية.

الخاتمة:

- أولا، اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركة الوطنية المغربية خلال المدة (1945–1962) بالحذر والتوازن، إذ سعت واشنطن إلى دعم مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها دون المساس بعلاقاتها الاستراتيجية مع فرنسا، مما دعاها إلى تبني سياسة تحفظية تحفظ مصالحها في المنطقة.
- ثانيا، كان السياق الدولي للحرب الباردة عاملا حاسما في صياغة السياسة الأمريكية تجاه المغرب، إذ أولت واشنطن أهمية قصوى للحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع انتشار النفوذ السوفيتي، مما جعل الحفاظ على قواعدها العسكرية في المغرب أولوية استراتيجية.
- ثالثا، أدى الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة للحكومة المغربية بعد الاستقلال دورا محوريا في تعزيز الدولة الوطنية الناشئة، إذ استعملت تلك المساعدات كوسيلة لضمان استمرار التعاون العسكري والأمني بين الطرفين.
- رابعا، أظهرت السياسة الأمريكية اتجاها متوازنا بين احترام السيادة المغربية وضرورة الحفاظ على النفوذ العسكري والاستراتيجي، إذ سعت واشنطن إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع المغرب تضمن استمرار وجود قواعدها مع مراعاة الحساسيات الوطنية.
- أخيرا، يعكس موقف الولايات المتحدة من الحركة الوطنية المغربية أنموذجا معقدا للسياسة الأمريكية في مناطق النفوذ خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تجمعت فيها الاعتبارات الاستراتيجية والدبلوماسية والإنسانية في إطار من الحذر والواقعية السياسية.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

-المصادر الاجنبية:

1. Agency, C. I. (1970). The military and economic aid ties of the Maghreb [Intelligence memorandum]. CIA Reading Room.

2. Agency, C. I. (1984). Morocco and the United States: Strategic cooperation after three years [CIA report]. CIA Reading Room.

3. Al-Dulaimi, T. A. (2020). Moroccan–American military relations during the years of King assan II‟s rule, 1961–1999. Journal of Tikrit University for Humanities.

4. Al-Rubaie, S. J. (2004). Political and Economic Developments in the Kingdom of Morocco (1956-1991), PhD thesis (unpublished). Baghdad: College of Education for Girls, University of Baghdad.

5. Al-Saadi, A.-W. M. (2000). King Mohammed V and his political role in Al-Aqsa Maghrib until 1961, MA (Unpublished). Baghdad: College of Education, Al-Mustansiriya University .

6. Brown, L. (1976). The United States and the Maghrib. Middle East Journal.

7. Central Intelligence Agency. (n.d.), M. (n.d.). Political and economic issues after independence [Declassified document]. CIA FOIA Electronic Reading Room.

8. Christopher Andrew, (. (2010). Intelligence in the Cold War. In The Cambridge History of the Cold War. Cambridge: Cambridge University Press.

9. Council, N. S. (1961). Memorandum on Moroccan bases (NSAM 34). . U.S. National Archives.

10. Davis, L. E., & Crane, K. (1983). The complexity of U.S. base agreements in North Africa: Morocco and Tunisia. In Defense Decision-Making in the 1980s. Santa Monica: CA: Rand Corporation.

11. Department of State, O. o. (1968). Paper Prepared in the Department of State: North Africa – The Strategic Importance of North Africa. Foreign Relations of the United States, 1964-1968. The Near East and Africa.

12. Grathwol, R., & Moorhus, D. (1991). Bricks, Sand, and Marble: U.S. Army Corps of Engineers Construction in the Mediterranean and Middle East, 1947–1991. Washington: DC: U.S. Army Center of Military History.

13. Hahn, L. H. (1955). French North Africa: an American problem. The Western Political Quarterly.

14. Luella, H. J. (1971). The United States and Morocco 1779-1956. Metuchen, U.S.A.

15. Office of the Historian, U. D. (1944, January 31). Telegram from Secretary of State Hull to Rabat Consul. In Foreign Relations of the United States, 1944. The Near East and Africa.

16. Office of the Historian, U. D. (1950). Foreign policy statement for Morocco. In Foreign Relations of the United States, 1951. The Near East and Africa.

17. Office of the Historian, U. D. (1951). olicy Paper: United States Policy in Morocco. In Foreign Relations of the United States, 1951. The Near East and Africa.

18. Office of the Historian, U. D. (1952). NSC Memorandum on North African unrest (FRUS 1952–1954).

19. Office of the Historian, U. D. (1953, August 1). Memorandum on Moroccan developments and U.S. reaction. In Foreign Relations of the United States, 1952–1954. The Near East and Africa.

20. Office of the Historian, U. D. (1955). Policy directive on U.S. relations with Morocco. In Foreign Relations of the United States, 1955-1957. The Near East and Africa.

21. Office of the Historian, U. D. (4 April, 1956). National Security Council meeting minutes on North Africa. In Foreign Relations of the United States, 1955–1957. The Near East and Africa.

22. Perkins, K. J. (1976). North African Propaganda and the United States, 1946-1956. African Studies Review.

23. Rissanen, E. (2011). US Foreign Aid to Libya, Morocco, Tunisia: The Eisenhower and Kennedy Administrations (Master‟s thesis). University of Helsinki.

24. Rivlin, B. (1982). The United States and Moroccan International Status, 1943-1956:. The International Journal of African Historical Studies.

25. Sangmuah, E. N. (1992). Sultan Mohammed ben Youssef‟s American strategy and the diplomacy of North African liberation, 1943-1961. Journal of Contemporary History.

26. Schmidt, E. (2013). Nationalism, Decolonization, and the Cold War, 1945–1991, Foreign Intervention in Africa. Cambridge: Cambridge University Press.

27. Schmidt, E. (2013). Nationalism, Decolonization, and the Cold War, 1945–1991. In Foreign Intervention in Africa. Cambridge University Press.

28. State, U. D. (2008). Morocco reviewing separate SOFA and ACSA proposals [Diplomatic cable]. WikiLeaks.

29. Stenner, D. (2019). Globalizing Morocco: Transnational Activism and the Postcolonial State. Stanford University Press.

30. Stewart, C. F. (1967). The Economy of Morocco, 1912–1962. Cambridge: MA: Harvard .

31. Torres-Garcia, A. (2013). US diplomacy and the North African „War of the Sands‟ (1963). Journal of North African Studies.

32. Zartman, W. I. (1964). The Moroccan-American Base Negotiations. Middle East Journal.

33. Zing, P. J. (1985). Self-Interest and Self-Determination in United States Foreign Policy: America and the Maghreb, 1917–1962. Athens: University of Georgia Press.

34. Zoubir, Y. H. (1995). The United States, the Soviet Union and Decolonization of the Maghreb, 1945-62. Middle Eastern Studies.

35. Zoubir, Y. H. (2009). The United States and Maghreb-Sahel Security. International Affair (Royal Institute of International Affairs 1944-).

36. Zunes, S. (1987). The United States and Morocco: The Sahara War and Regional Interests. Arab Studies Quarterly.

- المصادر العربية:

1. البار، أ & .بسكري, م .(2014) .مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .الإسكندرية. مصر.

2. الشيخ، أ .م .(2018) .العلاقات الأمريكية المغربية (1956-1978)، رسالة ماجستير غير منشورة .المنيا, مصر :كلية الآداب –قسم التاريخ –جامعة المنيا.

3. بلقزيز, ع & .,.آخرون .(1992) .الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1947 – 1986، محاولة في التأريخ .بيروت. لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية.

4. رحيم، س.، جبارة، ن & عبد الحسن، م .(2003) .العلاقات المغربية –الأمريكية (1956 – 1991رسالة دكتوراه غير منشورة .بغداد :جامعة بغداد.

5. عزام، ث .(2020) .العلاقات العسكرية المغربية –الأمريكية إبان سنوات حكم الملك الحسن الثاني .1999 – 1961مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية.

6. مجيد، أ .ن .(2024) .أثر الدعم الاقتصادي الأمريكي للمغرب على العلاقات السياسية السوفيتية المغربية ."1945–1990"مجلة الدراسات المستدامة.

7. محمد، ف .ع .(2016) .سياسة الولايات المتحدة تجاه المغرب العربي – 1945) :(1962المغرب وتونس نموذجا)رسالة دكتوراه غير منشورة. مصر : كلية الآداب –قسم التاريخ – جامعة المنصورة.

8. هاشم، م .ب .(2009) .العلاقات المغربية الأمريكية :دراسة في التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالمغرب .1912–1786 :الرباط. المغرب :دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Al-Bar, A. & Biskri, M. (2014). The position of the Maghreb in the foreign policy of the United States of America. Alexandria. Egypt.

2. Al-Sheikh, A. M. (2018). American-Moroccan Relations (1956-1978), unpublished master's thesis. Minya, Egypt: Faculty of Arts - Department of History - Minya University.

3. Belqziz, A., & others. (1992). The Moroccan National Movement and the National Question, 1947-1986, an attempt at history. Beirut. Lebanon: Center for Arab Unity Studies.

4. Rahim, S., Jabbara, N. & Abdel Hassan, M. (2003). Moroccan-American relations 1991 - 1956 (Unpublished doctoral dissertation. Baghdad: University of Baghdad.

5. Azzam, Th. (2020). Moroccan-American military relations during the years of the rule of King Hassan II 1961 - 1999. Tikrit University Journal of Human Sciences.

6. Majeed, A. n. (2024). The impact of American economic support for Morocco on Soviet-Moroccan political relations "1945-1990". Journal of Sustainable Studies.

7. Muhammad, F. A. (2016). United States policy towards the Maghreb (1945 - 1962): Morocco and Tunisia as a model (Unpublished doctoral dissertation. Egypt: Faculty of Arts - Department of History - Mansoura University.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

8. Hashem, M. for. (2009). Moroccan-American Relations: A Study of American Diplomatic Representation in Morocco: 1786-1912. Rabat. Morocco: Dar Bouregreg for Printing and Publishing.